أبعاد رد المقاومة

محمد نادر العمري

من الواضح أن حزب الله نجح مجدداً في ترسيخ معادلات الاشتباك في صراعه مع الكيان الإسرائيلي بشكل يمنع وقوع حرب أو على الأقل تكبل تفكيره بها لتصدير أزماته الداخلية، بمعنى ثان، الرد الذي قام به حزب الله في الأول من أيلول والمتمثل بتدمير آلّية عسكرية عند طريق ثكنة «أفيفيم» شمال فلسطين المحتلة، لم تكن بهدف شن الحرب أو اندلاعها، بل بهدف تحصين حماية أمن لبنان ومنع الحرب عليه، والحد من التمادي في السلوك العدواني الإسرائيلي الذي ازداد في الآونة الأخيرة على مستوى دول المنطقة، نتيجة عوامل مرتبطة بتحضير المناخ الانتخابي، والذي يريد رئيس الحكومة الإسرائيلي وأحد أهم أطراف هذه الانتخابات توظيفها لمصلحته، نتيجة المخاطر والانعكاسات السلبية التي ستحملها نتائج الخسارة بالنسبة إليه، فضلاً عن الهدف الآخر المتمثل في منع حدوث أي مناخات ايجابية لاحتمالية إجراء حوار إيراني أميركي لا يخدم أولويات الكيان الإسرائيلي وأجنداته في المنطقة.

لذلك فإن أهمية الرد لا تكمن في نتائجها الشكلية من حيث الخسائر المادية والبشرية، بل بأبعاد ثانية منها ما هو المعنوي والنفسي والعسكري والسياسي، حملت الكثير من الدلائل:

أولاً: إطلاق حزب الله اسم الشهيدين حسن زبيب وياسر الضاهر على المجموعة التي قامت بإنجاز العملية، وتضمين بيان الرد اسم المجموعة، هذا يعني أن العملية جاءت كرد على العدوان الذي قامت به تل أبيب على ريف دمشق في عقربا وأدى إلى استشهاد الشهيدين حسن وياسر.

وهذا يبقي باب التكهنات مفتوحاً على مصرعيه حول التساؤلات التالية: هل سيكون هناك رد آخر يقوم به الحزب كرد على الطائرتين المسيرتين اللتين استهدفتا الضاحية الجنوبية؟ أم سيكتفي الحزب بهذه العملية برسائلها لحكومة الاحتلال وجس نبض سلوكه خلال المرحلة القادمة وتلمس مدى استيعابه لرسالة الردع هذه؟ أو أن الحزب يريد إبقاء الداخل الإسرائيلي من نخب سياسية وعسكرية ومستوطنين في حالة قلق ضمن الحرب النفسية؟

ثانياً: الرد على العدوان الإسرائيلي لم يتأخر بل حصل في توقيت اختارته المقاومة، وهذا يحمل إشارة واضحة أن الحزب لديه القدرة والإمكانات والخبرات المتراكمة والرصد المستمر والقوة النارية النوعية وبنك الأهداف جاهز على المستويين التكتيكي والإستراتيجي، على عكس ما كان يتم الترويج له أن الحزب انشغل بالقتال في سورية في محاولة لتشويه صورته ودور المقاومة.

ثالثاً: استعراض جزء من القدرات القتالية والتخطيط الاستخباراتي التي يمتلكها الحزب سواء نتيجة ما اكتسبه من هذه القدرات في مشاركته الحرب على الإرهاب في سورية أو من خلال تطوير قدراته الذاتية، وإحداثه خرقاً أمنياً واستخباراتياً في صفوف العدو، فالعملية كانت مباشرة ولم تكن عشوائية، بل أمام ثكنة عسكرية كبيرة وهامة وفي ظل استنفار لخمسة ألوية عسكرية وثلثي قوات سلاح الجو والبحرية الإسرائيلية.

وهذا يعزز قواعد الاشتباك الذي بدأت المقاومة بتكريسه منذ عدوان تموز ٢٠٠٦، فتمكن الحزب من خرق المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية التي كانت بأعلى درجات التأهب ودخول عناصر مجموعة الحزب إلى منطقة العملية مقابل أراضي فلسطين المحتلة وإدخال صواريخ ومنصات إطلاق «الكورينت» وعودتهم سالمين وتقنية الاستطلاع قبل وأثناء وبعد العملية، سيزيد الرعب في الداخل الإسرائيلي وسينعكس ذلك على تحديد معالم استراتيجياته المستقبلية وأولوياته وفي مقدمتها تحدي منع الحزب من الدخول للجليل.

رابعاً: هذه العملية رسخت عدم قدرة إسرائيل على إخفاء الحقائق ووجهت صفعة جديدة على المستويين الردعي والنفسي، وبخاصة أنها أكدت مصداقية المقاومة في الرد وبوضح النهار، وفي المقابل أرست حالة الانشراخ في ثقة المستوطن الإسرائيلي بقياداته السياسية والعسكرية وفق اعتراف ووصف إعلامهم وإعلامييهم، وهذا يترتب عليه نتائج متعددة أهمها: انخفاض نسبة التصويت في الانتخابات القادمة، زيادة التسرب من الخدمة العسكرية في صفوف جيش الاحتلال، ارتفاع نسبة الهجرة المعاكسة من الأراضي المحتلة إلى دول العالم.

خامساً: عدم تأثر المقاومة بأي ضغوط دبلوماسية واقتصادية مورست عليها، ولم تنجر لأي مغريات قدمت لها بما في ذلك العرض الأمريكي برفع العقوبات الاقتصادية مقابل عدم الرد أو الرد بشكل متفق عليه ولا يؤثر على التموضع الانتخابي لنتنياهو.

سادساً: الرد جاء لمنع حدوث حرب أو التهديد بها وللحفاظ على السلم الداخلي اللبناني وعدم السماح باستهدافه، لذلك فإن المؤكد حتى اليوم أن حكومة الاحتلال ابتلعت الرد رغم رفع سقف التهديدات التي وصلت لحد التهديد بتدمير لبنان حسب تصريح نتنياهو، لأن المعلومات المتوفرة بأن الحزب كان قادراً على أن يستهدف قاعدة «أفيفيم» بحد ذاتها وتدميرها بما تحتويه من بنى وآليات وكان بمقدوره أن يزيد من عدد قتلى الاحتلال ولكنه أراد أن يكون الرد بحجم العدوان في مؤشر على قدرة المقاومة على امتلاك زمام المبادرة.

سابعاً: ردود الفعل العربية المستهجنة لعمليات المقاومة والتي لم تعد مستغربة، وبخاصة تلك الصادرة عن وزير الخارجية البحريني والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيظ الذي لم يسمع له أي تصريح يندد بالسلوكيات الإعتدائية الإسرائيلية الأخيرة ضد سورية والعراق ولبنان، في حين اعتبر أن الرد على العدوان من قبل المقاومة هو «تفرد فصيل بقرارات مصيرية لا تصب في صالح لبنان» وكان توصيفه هذا يأتي في سياق القبول العربي بالاعتداءات الإسرائيلية.

وبناءً على ذلك لابد من تذكير أبو الغيظ وغيره من السياسيين العرب بالنقاط التالية:

– من الناحية العسكرية منذ عدوان تموز ٢٠٠٦، والذي شكل مرحلة مفصلية للمقاومة في خلق توازن الردع وقواعد الاشتباك فإن امتلاك قرار التصدي والرد على السلوكيات الإسرائيلية من قبل حزب الله، فإن ذلك قيد كثيراً الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان على غرار ما كان يحصل في فترة ما بعد نكسة حزيران حتى عام ٢٠٠٠.

– عدوان تموز الذي اتهم به الحزب من قبل بعض الأنظمة العربية بأنه مغامر، ورغم ما شهدته لبنان من تدمير للبنى التحتية والاقتصادية، ولكنها في الوقت ذاته بما حققته من ردع متبادل حققت الأمن للبنان الأمر الذي يعتبر من أهم مقومات الاستقرار والنمو الاقتصادي وهذا من شأنه أن يرخي ظلاله بتحسين الأوضاع الاقتصادية للبنانيين لولا عمالة وتباعة بعض القوى السياسية اللبنانية التي شكلت رأس حربة للمشروع الأميركي على لبنان سياسياً.

– المقاومة اللبنانية وما قامت به وحتى سبب وجودها كان نتيجة تخاذل معظم الأنظمة العربية التي لم تكتف بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بل شكلت المظلة السياسية له للقيام بعمليات اعتدائية ومنحته أحقية ذلك بذريعة الدفاع عن أمنه.

الأول من أيلول ٢٠١٩ محطة جديدة عنوانها أن صراع المقاومة مع إسرائيل أصبح مفتوحاً وقلب كامل المعادلات وفي مقدمتها أن عمق الأراضي المحتلة من ثكنات ومستوطنات أصبحت أهدافاً متاحة في أي وقت وبأي زمان أراد به الإسرائيلي المساس بقواعد الاشتباك، وخطوط الحدود التي يسعى الإسرائيلي لتغييرها عبر الأميركي أصبحت تشكل عبئاً وهاجساً عليه والخطوط الحمراء الإسرائيلية والأميركية أصبحت خطوطاً واهية كخيوط بيت العنكبوت.

ظريف لبيدرسون: ضغوط أميركية لتقويض تشكيل وإطلاق «الدستورية»

| وكالات

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، أمس، وجود ضغوط أميركية لتقويض عملية تشكيل وإطلاق لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، وذلك خلال لقائه المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون.

وذكر القسم الإعلامي بوزارة الخارجية الإيرانية في تقرير له، أن ظريف أكد خلال لقائه بيدرسون أمس في طهران حرص إيران على تسوية الأزمة في سورية عبر الحلول السياسية، والترحيب بكافة أوجه التعامل الايجابي بين دمشق ومنظمة الأمم المتحدة.

ونقل القسم الإعلامي عن ظريف قوله خلال اللقاء: أن «طهران لطالما شجعت استمرار التواصل بين الجانبين».

وأوضح التقرير الذي نقلته وكالة «إرنا» الإيرانية، أن الجانبين استعرضا خلال اللقاء آخر التطورات السورية وفرص التعاون المتاحة في هذا الخصوص، فضلاً عن جهود المنظمة الأممية والدول الضامنة لمحادثات السلام في «أستانا»، كما ناقشا سبل تفعيل مهام لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي.

ونوه ظريف بجهود بلاده لمكافحة الإرهاب ودعم العملية السياسية في سورية، بما في ذلك تأسيس لجنة مناقشة الدستور في سياق التعاون مع الدول الراعية لمحادثات (أستانا) وممثلي الأمين العام للأمم المتحدة.

وأشار ظريف مجدداً، إلى الضغوط الأميركية الرامية إلى تقويض عملية تشكيل وإطلاق لجنة مناقشة الدستور.

بدوره، قدم بيدرسون، تقريراً حول جهوده منظمة الأمم المتحدة ومشاوراته مع الدول الأخرى في هذا الخصوص.

وكانت البعثة الأممية الخاصة إلى سورية قالت عبر حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في ٢٦ من الشهر الماضي: إن «بيدرسون يضع اللمسات الأخيرة لتشكيل لجنة مناقشة الدستور، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي «٢٢٥٤»، والعمل على وقف العنف في سورية».

ونشرت البعثة حينها صوراً من لقاء بيدرسون مع مندوب الجمهورية العربية السورية الدائم لدى مجلس الأمن، بشار الجعفري، في نيويورك، وأشارت إلى اجتماعات أخرى مقبلة.

بعد هزائم إرهابييها.. «المؤقتة» تتودد لأهالي الشمال

«الوطني الكردي» يستقوي بالاحتلال التركي ويسعى لتعويم نفسه!

| الوطن- وكالات

زعم «المجلس الوطني الكردي» المنضوي في «الائتلاف» المعارض الذي يتخذ من اسطنبول مقرا له، أنه يبذل جهودا للاعتراف بما سماه «الحقوق القومية للشعب الكردي» في الدستور السوري، فيما يبدو أنه استقواء بالنظام التركي، ومحاولة لتعويم نفسه في ظل تهديدات نظام أردوغان باجتياح شمال سورية.

وذكر عضو الهيئة الرئاسية للمجلس، سكرتير حزب «الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية يكيتي» المدعو سليمان أوسو، أنه «في اتفاقنا مع الائتلاف هنالك بنود تتضمن الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي كمكون أساسي من المكونات السورية وتأمين حقوقه القومية والأثنية واللغوية في إطار الدولة السورية»، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وأضاف أوسو: «هذا لا يكفي بتقديري؛ لأن اللجنة الدستورية لا تضم فقط المعارضة لذلك نحن نعمل في الإطار العام من خلال علاقاتنا الدولية للمطالبة بالضغط من قبل الدول ذات الصلة بالأزمة السورية للاعتراف الصريح والواضح في الدستور السوري المستقبلي بالحقوق القومية للشعب الكردي في إطار سورية موحدة»، علماً أن المكون الكردي هو جزء من الشعب السوري، ويتمتع السوريون الأكراد بكافة الحقوق التي يتمتع بها أي سوري آخر من أي مكون.

والمفارقة أن «المجلس الوطني الكردي» المنضوي في «الائتلاف» المعارض الذي يتخذ من تركيا مقراً له وتسيطر عليه جماعة «الإخوان المسلمين» ويدين بالولاء لنظام أردوغان، لم يأت قط على ذكر ما يتعرض له الأكراد في تركيا من قمع وإذلال من قبل السلطات التركية.

وخلال الحرب الإرهابية التي تشن على سورية استغلت تيارات وأحزاب كردية في شمال البلاد الأوضاع، وقامت بدعم من الاحتلال الأميركي ودول إقليمية بإقامة ما أسمته «الإدارة الذاتية» الكردية بعد سيطرتها على مناطق شاسعة هناك.

وبشأن شكل الدولة في المستقبل، زعم أوسو «أن هنالك تقبلاً إلى حد ما من قبل بعض أطراف المعارضة والمكونات السورية ولو بشكل جزئي بشكل الدولة الاتحادية؛ لأن الدولة المركزية أثبتت فشلها في سورية».

دبابات للاحتلال التركي على الحدود السورية التركية (رويترز – أرشيف)

وأشار إلى أن «المجلس الوطني الكردي» يعول «كثيراً على دور الأمم المتحدة في صياغة الدستور السوري المستقبلي».

ويبدو أنه بعدما اقترب الجيش العربي السوري من تحقيق النصر النهائي على الإرهاب واستعادة كامل الجغرافية السورية، بدأ هؤلاء الذين يسمون أنفسهم معارضة بالتوجه نحو لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، والتي لم تبصر النور بعد، علهم يستطيعون أن يحققوا بالسياسة ما لم يستطيعوا فعله في الميدان.

من جانبه، سعى ما يسمى «رئيس الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف» عبد الرحمن مصطفى، وبالترافق مع الهزائم التي يلحقها الجيش بالتنظيمات الإرهابية شمال البلاد، إلى التقرب من أهالي المنطقة من خلال الحديث عن ما سماه «تحويل الخطط إلى برامج عمل حقيقية وملموسة تصب في صالح خدمة جميع المدنيين» في تلك المناطق، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وفي تأكيد جديد على عمالة «الائتلاف» ومن فيه للاحتلال التركي، أكد مصطفى ما سماه «حرص الحكومة المؤقتة على أهمية التنسيق العالي مع الجانب التركي».

بعد فرض حزب الله قواعد اشتباك جديدة نتنياهو يستجدي روسيا وأميركا لتثبيت القديمة

| وكالات

بعد أن كسرت المقاومة اللبنانية قواعد الاشتباك مع العدو «الإسرائيلي» باستهدافها دورية له في شمال فلسطين المحتلة رداً على اعتداءات العدو، كشف رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو عن سعيه لعقد قمة أمنية ثلاثية ثانية، بين «إسرائيل» وروسيا والولايات المتحدة، فيما يبدو أنه استجداء من تلك الدول لتثبيت قواعد الاشتباك.

ونقلت «القناة ١٣» «الإسرائيلية» عن نتنياهو قوله خلال اجتماع الحكومة أمس حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «المفاوضات تجري لعقد قمة أخرى لمستشاري الأمن القومي مع روسيا والولايات المتحدة، في القدس «المحتلة» خلال الأسابيع المقبلة».

كما نقلت القناة عن مسؤولين رفيعي المستوى لم تسمهم: إن «إلغاء نتنياهو زيارته إلى الهند، جاء نتيجة لانشغاله بالتحضير لهذه القمة ذات الأهمية».

وعقدت قمة ثلاثية في حزيران الماضي في القدس المحتلة، ضمت أمين مجلس الأمن الروسي نيقولاي باتروشيف، ومستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، ورئيس مجلس الأمن القومي «الإسرائيلي» مئير بن شبات بحثت مجمل تطورات الشرق الأوسط ولاسيما الوضع في سورية.

وأكد حينها باتروشيف، أن موسكو تعير اهتماما كبيراً لضمان أمن «إسرائيل»، لكنه شدد على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب استتباب الأمن في سورية.

وشن العدو «الإسرائيلي» قبل أكثر من أسبوع اعتداءات على مواقع في محيط دمشق والضاحية الجنوبية لبيروت وغرب العراق، تبعها عدوان على مواقع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة على كتف منطقة قوسايا في البقاع الأوسط بلبنان.

ولم يتأخر رد حزب الله، على العدوان «الإسرائيلي»، كما وعد أمينه العام السيد حسن نصر الله، إذا دمرت المقاومة اللبنانية الأحد الماضي آلية عسكرية للاحتلال شمال فلسطين المحتلة، وقتل وأصيب من فيها.

ويشير إعلان رئيس حكومة العدو سعيه لعقد قمة أمنية ثلاثية ثانية، بين «إسرائيل» وروسيا والولايات المتحدة، إلى استجدائه من تلك الدول تثبيت قواعد الاشتباك التي كانت سادت منذ انتصار المقاومة اللبنانية في حرب تموز ٢٠٠٦.

وأول من أمس تثبت أمين عام حزب الله حسن نصر الله، القواعد الجديدة للمعادلات التي ستحكم المنطقة خلال الزمن الذي يلي عملية «أفيميم»، كاشفاً عن دخول حرب «المسيرات» في المعادلات المنتظرة، داعياً المهتمين الدوليين بالاستقرار لتذكير «إسرائيل» بأن الزمان تغير، ومعادلات الردع الجديدة جرى تثبيتها بسواعد المقاومين، وذلك في كلمة ألقاها في المجلس العاشورائي.

وقال نصر الله: فيما مضى كان رد المقاومة على الاعتداءات يأتي داخل مزارع شبعا أي في أرض لبنانية محتلة، أما بقية الحدود، أي حدود عام ١٩٤٨، فكان المس بها ومنذ عقود من الزمن، من أكبر الخطوط الحمراء، معتبراً أن ما حصل هو أن أكبر خط أحمر «إسرائيلي» منذ عشرات السنين، كسرته المقاومة اللبنانية، ولم يعد خطاً أحمر، والنتيجة كانت تثبيت معادلات جديدة، إذ لم يعد للمقاومة خطوط حمراء، لأن العدو حاول تغيير قواعد الاشتباك، والقاعدة الجديدة هي الانتقال من الرد في أرض لبنانية محتلة إلى أرض فلسطين المحتلة، وليس شرطاً على الشريط الحدودي، وقال: «الرسالة واضحة إذا اعتديتم فإن كل حدودكم وجنودكم ومستعمراتكم على الحدود وفي العمق، ستكون في دائرة الاستهداف والرد، والشجاعة التي تحلت بها المقاومة ستعبر عنها في أي وقت بالمستقبل».

من جهة ثانية، أكد وزير الخارجية العراقي محمد الحكيم، أمس، حسب موقع «السومرية نيوز» العراقي أنه اطلع رئيس الجامعة العربية أحمد أبو الغيط على الاعتداءات «الإسرائيلية».

وقال في مؤتمر صحفي مشترك عقده أمس مع أبو الغيط في بغداد: «بحثنا الأوضاع في سورية وليبيا والسودان واليمن وأمن الخليج والملاحة بالخليج لأن هذا الموضوع مهم للعراق».

وأضاف الحكيم: اطلعنا أبو الغيط على الاعتداءات «الإسرائيلية» في مناطق عربية، مشيراً إلى أن هناك مجموعة من القضايا المهمة التي تم طرحها خلال الاجتماع.

لكن أبو الغيط تجاهل الاعتداءات «الإسرائيلية» على سورية ولبنان والعراق، وأكد أن حضوره إلى بغداد هدفه التحضير للاجتماع الوزاري العربي القادم في الجامعة العربية يوم الـ١٠ من أيلول الجاري، مبيناً أن جدول أعمال هذه الدورة كبير وكثيف ومعقد.

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية، وفي تعليقه على رد حزب الله على العدوان «الإسرائيلي» زعم أن «انفراد جهة أو فصيل باتخاذ قرارات مصيرية متعلقة بالحرب هو أمر لن يصب في مصلحة الدولة اللبنانية أو الشعب اللبناني في عمومه».

وفي السياق قال مسؤول عراقي حسب موقع «العربي الجديد» الداعم للمعارضات والتنظيمات الإرهابية في سورية: إن أبو الغيط سيلتقي عدداً من المسؤولين العراقيين لمناقشة قضايا عدة محلية وعربية، في حين نقلت صحيفة «الصباح» العراقية الرسمية عن مصادر سياسية قولها: إن الزيارة جاءت لتقديم الدعم للعراق في مختلف القضايا التي تواجهه، ولاسيما الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عن قضايا أخرى مثل النازحين، وإعمار المدن المحررة.

عملية استهداف الآلية الإسرائيلية التي نفذها حزب الله (عن الإنترنت)

تقرير: «مخيم الهول» بات أرضاً خصبة لزرع فكر داعش

| الوطن- وكالات

على خطى من سبقته من وفود دخلت بطريقة غير شرعية، زار وفد نيجيري، مقراً لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية بناحية عين عيسى بريف الرقة، وطالب باسترجاع يتامى مواطنيه الدواعش، في وقت أكدت تقارير أن «مخيم الهول» بات «أرضاً خصبة لزرع فكر التطرف والجهاد».

وحسبما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية، فإن وفد هيئة الخارجية في الحكومة النيجيرية وخلال لقائه مع المسؤولين الأكراد تطرق إلى الحديث عن ضرورة إنشاء محكمة دولية لمقاضاة مرتزقة داعش المعتقلين ضمن مناطق «الإدارة».

كما تطرق الحديث إلى عوائل مسلحي تنظيم داعش الموجودين في مخيمات تقع في المناطق التي تسيطر عليها «الإدارة الذاتية»، بحسب الوكالة التي ذكرت أن الوفد طلب تسليمه «٣ أطفال يتامى من عوائل داعش يحملون الجنسية النيجيرية»، مشيرة إلى أنه «تم النقاش في وضعهم تمهيداً لتسليمهم».

في سياق متصل، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن «الصمت الدولي» يواصل تجاه جميع الكوارث التي تحدث في «دويلة الهول» بريف الحسكة، لافتاً إلى أن «الكارثة الأكبر التي تتفاقم يوماً بعد يوم هي عدم تأهيل الأطفال من أبناء مسلحي تنظيم داعش الموجودين في المخيم».

وبحسب «المرصد» المعارض فإن المخيم بات «أرضاً خصبة لزرع فكر التطرف والجهاد» في عقول هؤلاء الأطفال من قبل نساء التنظيم، اللواتي يعمدن إلى غرس فكر التنظيم في عقول أطفالهن وتلقينهم تعاليمه، ليغدو المخيم «معسكراً لتدريب الأطفال على فكر تنظيم داعش».

على خط مواز، وجه ممثلو الادعاء في المجر، تهمتي الإرهاب وارتكاب جرائم ضد الإنسانية لسوري يبلغ من العمر ٢٧ عاماً، وذلك حين كان عضواً في تنظيم داعش عام ٢٠١٥، بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

وأوضح الادعاء المجري أن الشاب، الذي عرّفه باسم «ف. حسن»، متهم بتصفية عدد من الناس رفضوا الانضمام للتنظيم في ٢٠١٥ بحمص، وطالب بالحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

على خط مواز، وللمرة الأولى مثل سوري أمام محكمة هولندية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، إذ إنه متهم بارتكاب جريمة قتل والانضمام لجماعة إرهابية، بحسب ما ذكر «المرصد» المعارض.

ويواجه المتهم، وكنيته «أبو خضير»، عقوبة قد تصل إلى السجن مدى الحياة إذا ثبتت إدانته، ووجهت له الاتهامات فيما يتعلق بمزاعم أنه شارك في عملية إعدام في سورية.

وهذه هي المرة الأولى التي يتهم فيها سوري بجرائم حرب بموجب اختصاص هولندا بتطبيق القانون الدولي، وقضيته هي ثاني قضية جرائم حرب تنظر فيها محكمة هولندية، وتتعلق الأولى بمواطنين هولنديين شاركوا في القتال في سورية إلى جانب التنظيمات الإرهابية.

وبحسب الادعاء فإن «أبو خضير» (٤٧ عاماً) قاد ما يسمى بـ«كتيبة غرباء موحسن». لكن محاميه أندريه سيبريختس قال: إنه كان يكذب عندما أبلغ صحفياً بأنه عضو في تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، وأضاف المحامي أمام المحكمة: إن ذلك «لم يكن صحيحاً».

من جانبهم، قال ممثلو الادعاء: إن المتهم شارك في إعدام جندي سوري مختطف في تموز ٢٠١٢، وأضافوا: إن تسجيلات مصورة لعملية الإعدام نشرت على الإنترنت.

وقال محامي الدفاع: إن موكله أقر بتواجده في موقع الإعدام، ولكنه نفى مشاركته في القتل، مشيراً إلى أن سبب وجوده هناك هو «ليسأل عما إذا كان يمكن مقايضة الضابط بشقيقيه اللذين كانت قوات الحكومة السورية تحتجزهما».

وبحسب السلطات الهولندية فإن «أبو خضير»، الذي اعتقل في أيار، موجود في هولندا منذ ٢٠١٤ حيث حصل على حق لجوء مؤقت.